اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٠٠٠
الخيار	١٥٠٠
الباذنجان	١٥٠٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٧٥٠
الشوندر	٧٥٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

قـــــراءة في اصـــــدار جـــديـــد

الاقتـصـاد: المعلم القـائم على الفـطـرة الـسليمـة

تأليف: مجموعة من علماء الاقتصاد
ترجمة: د.عباس ابو التمن

كتاب منهجي وضع لطلبة الدراسة الاولية الجامعية في الاقتصاد وكذلك لطلبة الدراسات العليا، إلا انه في نفس الوقت يقدم المباديء الاساسية لتحليل الاقتصاد الجزئي والكلي ويستخدمه كأداة وليس غايات بحد ذاتها. حيث يستعرض جمالية التحليل الاقتصادي بعيداً عن اثقال ذهن القارىء بالتفاصيل الفنية المجردة، ويقدمه الى مهارات الاقتصادي، من خلال الامثلة والتطبيقات، واستعراض التفسيرات المنطقية للاحداث والمسائل الاقتصادية

• يشرح هذا الكتاب كيف ولماذا يزدهر كل من الافراد والامم، حيث انه صمم لتزويد الشخص النبيه بفهم شامل للاقتصاد وبإسلوب من شأنه الاقتصاد في وقت القارىء ايضاً ففي حين يذهب ناشر هذا الكتاب الى ان القارىء سيكتشف بعد قراءته كم هو الاقتصاد سهل الفهم، وإن هذا الفهم يرتبط إرتباطاً وثيقاً بحياته اليومية، وبمجمل علاقاته في الأسرة والمجتمع، وفي السياسة ويعتقد بقربه من مؤلف "الأمير" في الاقتصاد الذي لا يستغنى عنه ليس الاقتصاديون فحسب، بل عامة الناس، بضمنهم السياسيون. • فيما يرى المؤلفون ان القراء يستطيعون الانتفاع من هذا الكتاب بصرف النظر عن معرفتهم الراهنة لعلم الاقتصاد. حيث إن المبادئ الأساسية الموضحة فيه تساعد على تفهم بشكل أفضل للترتيبات الاقتصادية، ولماذا تزدهر بعض الأمم على حين تركد بل تتراجع أمم أخر. وكنتيجة لذلك، سيكون القارىء قادراً على اتخاذ خيارات سياسية اكثر حكمة ويصبح مواطناً أفضل. يعرض الجزء الأول عشرة مفاهيم أساسية تمثل المرتكز لتفكير اقتصادي سليم. فيما تم تطبيق هذه المفاهيم عبر الفصول اللاحقة . إن هذه المفاهيم من شأنها أن تمكن القارىء من تمييز الحقائق الاقتصادية عن الهراء والخيال الاقتصادي . • ويناقش الجزء الثاني، ماتم بناؤه في الجزء الأول، سبعة عوامل رئيسة تشكل قاعدة لكل من التقدم الاقتصادي وثروة الأمم. وهنا، تُعدُ المؤسسات والسياسات ذات اهمية حاسمة، لأن الحكومات عندما تقوم بحماية الناس وممتلكاتهم من الاعتداء عليهما، وتطبق العقود باسلوب عادل، وتوفير الحصول على المال بشكل سليم، فإنها بذلك تشجع الازدهار. من ناحية اخرى، عندما تذهب الحكومات أكثر الى ماوراء هذه الوظائف الأساسية، فإنها ستميل الى التسبب بأذى اكبر من حسناتها. هذا القسم يفسر لماذا تقوم السياسات المنسجمة مع الحقائق الاقتصادية، المتضمنة الجزء الأول، بتحسين المستوى المعيشي للناس الإعتياديين. • ويركز الجزء الثالث على كيفية تواصل العملية السياسية في الواقع. حيث ينبغي، هنا، ألا نخدع انفسنا بشأن كيفية معالجة الديموقراطية للقضايا الاقتصادية، ولا حتى بالنسبة للقادة المنتخبين ديمقراطياً فإن اغراءاً لدعم سياسات من شأنها إعاقة التقدم الاقتصادي هو اقوى بكثير مما هو متصور بشكل عام .وبالتالي من المهم ان يتم تقييد دور الحكومة بوظائف اساسية محدودة، ولكنها ذات اهمية حاسمة، و في هذا المجال، يقوم الجزء الثالث بتفسير هذه الحالة وتحليلها وكيف يمكن تحقيقها. وتماماً كما تفسر المفاهيم الأساسية الاقتصادية كيف، ولماذا تزدهر الأمم، فإنها كذلك تفسر لنا كيف بإمكان الأفراد ايضاً أن يحسنوا من رفاهيتهم الشخصية.

• فيما يناقش الجزء الرابع إثني عشر عنصراً رئيسا من شأنها أن تساعد في صنع خيارات اقتصادية أفضل، فالبلد المزدهر يوفر المزايا لكل فرد يعيش فيه، غير أن هذه المزايا تكون أعظم لاولئك الذين يدركون ويعتمدون المباديء المُبينة، ففي اقتصاد السوق حيث يُولد الافراد الدخل بمساعدة الآخرين - من خلال تزويدهم بالسلع والخدمات الى الذين يُقَيمونها. عليه، حيثما تنتشر الحرية والازدهار الى أكبر عدد من البلدان سنجد أنفسنا جميعاً افضل حالاً. ويعبر المؤلفون الكتاب في تقديمهم للطبعة العربية عن املهم أن تقود الأفكار المعروضة في هذا الكتاب الى خيارات مؤسسية أفضل، ومستقبل أكثر ازدهاراً للبلدان العربية.فيما شددواعلى حقيقة إن العديد من البلدان العربية محظوظة بموارد طبيعية غزيرة، ولكن ما لم يُقدم البلد على اعتماد مؤسسات وسياسات سليمة فإن مواطني البلدان الغنية بالموارد لن يكون بمقدورهم تحقيق مستويات عليا من الدخل والمعيشة فضلاً عن المحافظة عليهما . • ويشتمل الكتاب على المحتويات التالية: الجزء الأول: عشرة عناصر أساسية لعلم الاقتصاد الجزء الثاني: سبعة مصادر رئيسة للتقدم الاقتصادي الجزء الثالث: التقدم الاقتصادي ودور الحكومة الجزء الرابع: إثنا عشر عنصراً للتمويل الشخصي العملي •ومن ابرز المشاهير الذين قالوا في هذا الكتاب ملتون فريدمان الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، عام ١٩٧٦ حين اكد أنه شرح رائع وبليغ لمباديء الاقتصاد الأساسية، ذلك أن الاقتصاد علمٌ معقد، ولكن هذا الشرح مبسط، وموجز، وجلي، وخالٍ من الرطانة. فاسلاف كلاوس رئيس جمهورية الچيك بقوله: يشكل هذا الكتاب جسراً بين الإدراك السليم والمباديء الأساسية للاقتصاد. فهو دليل الى تفكير اقتصادي منطقي لكل شخص، لغته سهلة نسبياً، واضحة، مباشرة ولكن من دون تشويه، ومن دون التضحية بالمعارف والأستنتاجات المهمة. وبصحبة هذا الكتاب رسالة قوية : -إن التقدم الاقتصادي ماهو إلا نتيجة لأسواق تنافسية، ومبادرات أفراد، ودور محدود للحكومة. فيرنون آل.سميث الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام٢٠٠١ "يقدم هذا الكتاب بأنه ألف باء كيف يمكن للعالم ان يخلق ثروة من دون أن يكون هناك أي شخص مسؤول، وذلك بسبب محفزات السوق - فالناس أحرار في التخصص، وبتركيزهم على ما يمكن أن يفعلوه لانفسهم بشكل أفضل، لفعل حسن لبقية الناس ومن دون قصد. ليس هناك طريق آخر لتطوير البشر و خفض الفقر."

في الهم الاقتصادي

الشركات المساهمة والجهات القطاعية

حسام الساموك

ظلت الشركات المساهمة ولفترات طويلة تتلقى العون والمشورة من الجهات القطاعية المعنية في توجهاتها، فالشركات الزراعية كانت وزارة الزراعة مرجعها ومرشدها،بل الجهة التي تسائلها لدى أية مخالفة مقصودة أو غير مقصودة. وهذا ما ينسحب على الشركات الصناعية وعائدية استجاباتها لوزارة الصناعة في تحديد ستراتيجية نشاطها فيما تندرج فعاليات الشركات السياحية ضمن توجيهات ومشورة هيئة السياحة وهكذا تتواصل الآلية بالنسبة لبقية الشركات حسب قطاعاتها،بحيث ان أيا من تلك الشركات لابدَ من أن تستحصل موافقة جهتها القطاعية وتنسق معها في توجهاتها الانتاجية وأنشطتها المختلفة.

وبغض النظر عن القناعات المتنوعة بحتمية مثل تلك الاجراءات أو مبلغ أهميتها أو ربما تحولها الى معوق لنشاط هذه الشركة أو تلك الاّ أنها تظل –في الأقل- عاملا ضامنا لسلامة أداء الشركات المعنية و(مرشحا) مهما في تحقق الشفافية الاّ أن اصرار السفير بول بريمر عبر الأمر الذي ألغى بموجبه علاقة الشركات بجهاتها القطاعية باستثناء شركات القطاع المصرفي(المصارف الأهلية) حيث ظلت مرتبطة بالبنك المركزي واشرافه كجهة قطاعية على نشاطاتها ليغدو هذا الأمر تعديلا ملزما لقانون الشركات النافذ.هذا الاجراء غير المسبوق في سياقات عمل الشركات المساهمة العراقية ترك فراغا كبيرا ليس في غياب متابعة الوزارات والهيئات ذات الاختصاص فحسب لفعاليات الشركات ذات العلاقة،وانما أدى الى حرمان تلك الشركات من وسائل دعم مادية واعتبارية كانت تتمتع بها لتنشيط ادائها وتواصل انتاجها ومتابعة تطويره.

لقد أسهم هذا الاجراء المزاجي- وربما المقصود لتجسيده أهدافا بعينها- بشكل أو بآخر في تعويق لأنشطة الشركات وقدراتها الانتاجية وتشتيت برامجها وسياقات العمل في خطوطها الانتاجية،بل حرمانها حتى من أولويات التعاقد معا –التي كانت معتمدة- من قبل بعض الجهات الرسمية بما فيها مؤسسات الجيش والشرطة والقطاعات الحكومية المماثلة.

ونتيجة للواقع المتدهور الذي تداعى من تلك الاجراءات ومثيلاتها كان التوقف التدريجي للشركات التابعة للقطاعات العامة والمختلطة والخاصة على السواء، ثم ما لحقها من وقائع تعطل اجهزتها وخطوط انتاجها بل قل عمليات النهب والسرقة التي تلت تلك المرحلة لتتحول بعض هذه الشركات وبعد أن انتهبت معظم المواد الخام فيها وفككت الأجزاء المهمة والقابلة للانتزاع من مكائنها الى ساحات خربة.

ان النهوضِ مجددا بهذه المشاريع لتستعيد عافيتها من جديد لابدَ من أن يحمل المعنيين على التفكير باستعادة سياقات العمل السليمة والتشريعات المفعّلة للانتاج في ذات الوقت الذي يجدر أن يتم السعي فيه لاستعادة قدراتها التقنية والفنية.

على رأس وفد حكومي كبير

وزير التجارة يرأس الجانب العراقي لاجتماعات اللجنة العراقية - الايرانية المشتركة في طهران ويلتقي نائب الرئيس الايراني ووزير الخارجية

بغداد / كريم السوداني

بدأت في العاصمة الايرانية طهران اجتماعات اللجنة العراقية – الايرانية المشتركة للتبادل التجاري والاقتصادي والثقافي والفني وترأس الجانب العراقي وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني المتمثل بوفد حكومي يضم عشرين وزارة وهيئة مستقلة واستهلت بكلمة وزير التجارة والاقتصاد الايراني نور كاظمي الذي اكد وجود روابط مشتركة وحدود طويلة تدل على الرباط الوثيق بين البلدين الجارين.

وأضاف ان هناك فرصة ورغبة من كبار المسؤولين في السلطات العليا لجمهورية ايران الاسلامية لتعزيز العلاقات بين البلدين وهذا ما يحفز لتطويرها من خلال اللجنة الثنائية المشتركة التي تضم خبراء وفنين في قطاعات مختلفة مضيفاً ان ايران تمتلك معلومات علمية متطورة وامكانات هائلة وهي على استعداد دائم لمساعدة العراق في هذا الجانب خاصة ان هذا البلد يحتاج الى الاعمار والتأهيل في جميع مؤسساته

واشار الكاظمي الى ضرورة تعزيز العلاقات في مجال التبادل والنقل والكمارك وكل ما يتعلق بالامور التجارية والاقتصادية مشيراً الى اهمية ووضع الاولوية الصحيحة لهذا التعاون كذلك توفير الفرص المناسبة لرجال الاعمال من خلال تسهيل الحصول على تأشيرة الدخول ومعالجة المشاكل في قضايا النقل والشحن . من جهته اكد وزير التجارة العراقي على رغبة العراق المخلصة في تطوير علاقته التجارية والاقتصادية مع ايران من خلال البحث عن الافاق الجديدة في تطوير هذا التعاون واضاف ان الروابط الكثيرة التي تربط الدولتين والرغبة المشتركة كفيلان بالارتقاء بمستوى التعاون الى حالة افضل والمطلوب منا ان نبحث عن ماهية الافاق الجديدة والعقبات التي تعترضها اضافة الى البحث عن البدائل الجديدة واقترح السوداني تشكيل اربع لجان تبحث القضايا العالقة بين البلدين وهي التجارية والمالية ورئيسها وزير المالية باقر جبر صولاغ والاقتصادية برئاسة وكيل وزير الصحة عامر الخزاعي اما اللجنة الثالثة فتوزعت بين الامور الثقافية والفنية والعلمية اما اللجنة الرابعة فكانت مخصصة للخارجية وحقوق الانسان والهجرة والمهجرين

وشدد السوداني على ان علاقة البلدين تحتاج استراحة وشفافية بعيداً عن توجيه التهم للآخر خاصة ان البلدين يبحثان في أفضل الصور للبدء بمرحلة جديدة من التعاون في مختلف المجالات وبما يخدم الشعبين المسلمين هذا وكانت اللجان الاربع التي تضم خبراء واختصاصيين قد بدأت اجتماعاتها بشكل مكثف وعرضت مقترحات الوزارات العراقية الممثلة في هذه اللجان والتي سترفع توصيتها الى اللجنة المركزية المشتركة لغرض المصادقة عليها وتوقيع مذكرة تفاهم تعطي الضوء الأخضر لصفحة جديدة من التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والعلمي.

يذكر ان اللجنة المشتركة بحثت موضوع القرض الايراني الموثق للعراق وقيمته مليار دولار اضافة الى قيام ايران بتجهيز العراق بالتيار الكهربائي عن طريق محافظة البصرة اضافة الى الامكانية في بناء مدارس جديدة في مناطق جديدة من العراق.

وكان نائب الرئيس الايراني داودي قد اكد دعم ايران لحكومة وشعب العراق في القضاء على الارهاب وتحقيق الاستقرار للوضع الامني والاقتصادي وشدد على ان الموقف الايراني الثابت لم يتغير في اسناد ومساعدة شعب العراق على تجاوز المشاكل التي تتعرض لها مدن العراق المختلفة مشددا على ان زيادة التبادل التجاري والاقتصادي والبحث في المواضيع العالقة سيعالج الكثير من المشاكل خاصة ان الشعبين في العراق وايران ينتظران نتائج ايجابية مشجعة للارتقاء بحجم التعاون الى مستويات افضل مؤكداً رغبة ايران في مساعدة العراق في جميع مجالات الحياة وبناء اقتصاده بشفافية وحرص كبير على المساعدة فيما اكد وزير الخارجية متكي ان العراق وايران مطلوب منهما البحث في صيغ جديدة للتعاون وان ترتقي العلاقة الثنائية المشتركة الى مستوى افضل لان العلاقة بين البلدين لها جذور تمتد طويلاً وقد عانى كل منهما تصرفات خاطئة للنظام السابق اوصلت المنطقة والعالم الى مستوى خطر من الصعب معالجته.

واشار الى ان هناك بوادر صحية جيدة لهذا التعاون قد تبدأ من تطوير مستوى التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي اضافة الى امور كثيرة ومتعددة الغاية منها رفع مستوى التعاون والثقة المتبادلة بين الحكومتين العراقية والايرانية مما يخدم شعبنا مؤكداً ان ايران تبذل جهوداً كبيرة لانجاح مؤتمر بغداد ودول الجوار وهي تجري الان اتصالات مشتركة مع كل من تركيا وسوريا والسعودية للاتفاق على صيغ تبلور آليات لدعم الحكومة العراقية وعدم التدخل في القرار السياسي لها وبالتالي وضع اليد على مكامن الخطأ التي خربت الامن والاستقرار في العراق وتسببت في زيادة معاناة العراقيين.

إفتتاح معرض أربيل للمواد الإنشائية

اربيل / وكالات

افتتح الاثنين في اربيل معرض اربيل للمواد الانشائية بمشاركة اكثر من ٨٠ شركة اغلبها تركية متخصصة في مجال الانشاءات ويستمر لمدة خمسة ايام.

وقال السيد نوزاد هادي محافظ اربيل لدى حضوره مراسيم افتتاح المعرض : نعتقد اننا بحاجة الى جلب المواد الإنشائية المستحدثة تكنيكيا لانها ضرورية جدا لتسريع عملية البناء وجودة المشاريع الاعمارية التي تنفذ في اقليم كردستان العراق.

ومن جانبه قال السيد عزيز ابراهيم عبدو والمدير العام للتجارة في وزارة المالية بـ حكومة اقليم كردستان العراق ان اكثر من ٨٠ شركة تركية تشارك في المعرض وان المعرض جاء: بناء على عرض من الشركات التركية المتخصصة في المواد الإنشائية.

واشار الى ان اكثر من ٣٥٠ شركة تركية مسجلة رسميا في حكومة اقليم كردستان العراق، مشيرا الى ان : العلاقات الاقتصادية والتجارية تلعب دوراً مهماً في تعزيز العلاقات السياسية بين حكومة اقليم كردستان العراق والحكومة التركية.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السادس والسبعين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٢
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	----
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٦٦,٢٦٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	----
مجموع عروض الشراء - دولار	٦٦,٢٦٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧٧) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٢٨٩) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١١,١١٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٥٥,١٥٠,٠٠٠)دولار.

مسؤول أمريكي يكشف عن نية شركات أمريكية بالاستثمار في كردستان العراق

اربيل/ كونا

كشف مسؤول امريكي عن نية عدد كبير من الشركات الامريكية باقامة مشاريع استثمارية في اقليم كردستان العراق.

واكد مبعوث وزارة الدفاع الامريكية بول بريكيلي للصحفيين تشجيع حكومته الشركات الامريكية المختلفة للقدوم الى اقليم كردستان العراق للمشاركة في المشاريع الاستثمارية في هذه المنطقة.

وقال بريكيلي الذي زار الاقليم على رأس وفد يضم ممثلين عن وزارات الدفاع والخارجية والزراعة الامريكية اضافة الى عدد من رجال الاعمال وأصحاب الشركات الامريكية "نحن جئنا الى كردستان العراق لكي نجدد التزامنا بالوعود التي قطعناها لحكومة اقليم كردستان العراق والشعب الكردي الخاصة بالمشاركة في العملية الاستثمارية في كردستان العراق ودعم حكومة الاقليم في عملية تغيير وتعديل التشريعات الخاصة في ميدان التجارة". وبدوره أوضح وزير التخطيط في حكومة اقليم كردستان العراق عثمان شواني للوفد المجالات التي بامكان الحكومة الامريكية اضافة مساعدة اقليم كردستان العراق وامكانية مجيء الشركات الامريكية للمساهمة في عملية الاعمار. وأكد ان حكومته خصصت مبالغ ضخمة للمشاريع الاستثمارية داعيا الوفد لتشجيع شركاتهم للتوجه الى كردستان العراق للمشاركة في العملية الاستثمارية. يذكر ان هذه الزيارة هي الثالثة من نوعها في غضون الاشهر القليلة الماضية حيث تهدف الى تشجيع الشركات الأجنبية للمجيء الى كردستان العراق للمشاركة في المشاريع الاستثمارية.